



Copyright © and Published by the Government of Tamil Nadu

AP  
11874



٠٨٢  
م

( رسالة في بيان الكبائر والصغائر من الذنوب )

بخط أحمد بن علي ١٢٥٠ هـ .

٦ ق ١٩ س ١٩ × ١٢ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٦) ، خطها تعليق

١٢٦٨  
م

١- أصول الدين أ- الناسخ ب- تاريخ النسخ .

٠٨٢  
م

( رسالة في التصوف ) ، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

ابن سابق الدين الخضير السيوطي ، جلال الدين

( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري  
تقديرا .

٣ ص مسطرتها مختلفة ١٩ × ١٢ سم

١٢٦٨  
م

نسخة ناقصة ، ضمن مجموع (ص ١١ - ١٣) ، خطها تعليق

الاعلام ٤ : ٧١ ، هدية المارفين ١ : ٥٣٤

١- التصوف ، فلسفة اسلامية في العصور الوسطى أ-

الجلال السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي

بكر - ٩١١ هـ  
بد تاريخ النسخ .



ع

و قوتی که در این قیام  
معمول است که در این قیام  
معمول است که در این قیام  
معمول است که در این قیام



الحمد لله الذي جعلنا من عباده

مکتبہ نوریہ جامعہ تلمیذیہ - قسم الخطوط

محرم فیہ یکتاب



347A



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

في هذا الكتاب من الامور المحرمات والاشياء التي يحرم فيها  
 الجسدان والجزء من العبد وقطع شيء من اعضاءه وتعذيبه وكفران نعمته المحسن ومنع فضل الله و  
 الامانة في الحرم والتجسس واللعب بالبرد والقطاب والحقنة وكل ما يجمع على حرمة هذه العبادات في نظر  
 اهل الشريعة من الكبار وقول السلام بغيره وعدم العدل بين الناس في الحكم ونكاح الكف و  
 وطى الحائض والسرور بالغلمان واثبات البهينة وعدم عمل العالم العليم وعيب الطعام والشراب  
 ومجبة الدنيا والنظر الى وجه الامر المحسن والى داخل بيت غيره ودخول بيته بغير اذنه الصغار فقالوا  
 في النظر الى غير محرم والتقبيل والاستئمان بقصد الشهوة لا لتكيتها والممس والخلوة مع الاجنبية والتمس  
 ولو بهيمة وكذب الاحدية ولا ضرار وجباة السلم ولو ترصيا والاسيرات على عيوب الناس ومجرم  
 فوق ثلثة ايام لا عذر وكثرة الخاصة بلا علم كوكلاء القاضي او علم الزنا راع حق الشجر ومخكصل خيثار  
 والنوح ونحوه للعبيبة وليس الرض ثوب الحرير وشجيرة الخماش والجلوس مع فاسق لا يناسبه و  
 الصلوة وقت كراهية الصوم في يوم منهي عنه وادخال سيرة نجاسة او مجنونا او صبيا بغير عيبه وبلغ  
 ثوب او بدنة نجاسة واستقبال القيمة وسند بار بار او غلط وكشف العورة بجام غير مراني الناس  
 او خلوة عشا ودمال صباغ ووطي مظاهرة قبل التكفير ومسافة امرأة غير حرة بغير زوج او محرم وطمس  
 ولا طهار والبيع والبيع والمخطبة على بيع او حرم او خطبة غيره وبيع الحاضر للبادي ونكاح الركنان  
 والتصرية والبيع عند اذان الجمعة والتفريق بين صغير وكبير محرم منه غير ضرورة وكتمان عليه عند بيعها  
 واقضاء كلب بغير صيد وما اشبه ذلك وما لا تحملهها واللعب بالشرطج وبيع الخمر و  
 شراؤها وسرقة لغو واسترقاق الابرة على الحديث والبول فانيا وفي الغسل والامانة  
 في المصروف والاذان جنبا ودخول المسجد كذلك الامن عذر والاختصار في الصلوة واستعمال الصاغ فيها و  
 البعث فيها واستقبال المصاير وجهه والاتفات فيها والتكلم في المسجد بكلام الفاس وضعف ليس عبادة  
 ومساكرة الصائم وتقبيل اذنه ما بين ودخول الزكاة من كذا مال والتمس في البيع والملك







وحاصل ان الكبيرة كل ذنب لم يتب منه والصغيرة كل ذنب تاب عنه ويرد عليه انه  
يقضى اذا فعل صغيرة ولم يتب عنها ولم يداود ان تكون كبيرة وليس كذلك وقيل  
ما كانت صغيرة مثل عشرة شئ من المنصوم عليه في الحديث فهو كبيرة واخذه ابن  
عبد السلام ولا يخفى ما فيه من الابهام وقال في الكفاية والحق انها اسمان اصنافان لا فرق  
بينهما فكل مصيبة اضيفت الى ما فوقها فهي صغيرة وان اضيفت الى ما دونها فهي كبيرة انتهى  
قال العيني والزماني انه لا وجه ويرد عليه انه مخالف لقرنه كما ان تجنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر  
عنكم سياكم فانها افادت كبار وصغار فان كانت كلها كبار فما الذي يكفر فان كانت  
كلها صغار فما الذي تجنب فان قيل المراد بالكبار التي فيها جزايات الكفر كما قاله  
الفتاوى في شرح العقائد قلت لا يصح لانه يرمي عليه انه اذا جنب انواع الكفر كفر عنه ما عدا  
معيذ عليه ان هو لم يكفر عنه القتل والزنا باجتناب الكفر ولا قابل به وفي العناية عن بعضهم  
الكبيرة ما كان حرام لعينه انتهى ويرد عليه كثير مما رجم بهت المومن والفوار من الرجف  
لكسر سوكه المسلمين والزنا لصيانة الانساب وسرر الخرافة العقل وقيل  
ما ثبت حرمة بعض القرآن الكريم كذا في فتح القدير ويرد عليه خروج كثيرة منها ثبت من السنة  
ونقله عن خواهر زاده انها ما كان حراما محضيا في الشرع فاحتمل كالمواظاة او شرع عليه فوجبه  
محض في الزنا بالحد او العبد بالنا في الازفة انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية  
الاصح ان الكبيرة ما كان مستغيا بين المسلمين وفيه تنكح حرمة الله تعالى والدين وهو قول  
من اهلواني واما حد العبد لله فقال في التمرين ملكة تحمل على طاعة النعمى والردة  
وسقط او لا ترك الكبار والاصرار على الصغار وما يخل بالمرءة انتهى وقال  
في فتح القدير وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة  
كسقط

عداوة وفي الصغائر العبرة بالعلية فتصير كبيرة حسن ونقل من اداب العاصمي للخصاف و  
عليه الموعود انتهى وفيه والحاصل ان ترك المروة سقط للعدالة وقيل في تعريف المروة ان  
لا يترك الا ان ياتى به ما ينجته عن مرتبة الفضل وقيل الست الحسن وحفظ الحسن وتجنب  
السخط والجنون والارتفاع عن كل خلق والسخط رقة العقل من قولهم ثوب نجف او كان قتل النزل انتهى  
ومن الخجب ما في الاصل في تعريف الكبيرة ان احسانا بنو ذلك على عشرة محان احدها ما كان مستغيا  
بين المسلمين وفيه تنكح حرمة الله والثاني ان يكون فيه مائدة المروة والكرم فكل فعل يفضي المروة و  
الكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون مصادرا على المصالح والفجر انتهى فانه جعل ما يخل بالمرءة كبيرة وليس جميع  
بعض ما يخل بها مباح وبعضها صغيرة وبعضها كبيرة وليس براد لهم وفي التحريم وما يخل بالمرءة صغائر  
على خمسة عشرة القصة والسرط الاجرة على الحديث وبعض مباحات مثلها كالاكل في السوق والبول في الطريق  
والافراط في المزاج المنفي الاستخفاف وصحة الاراذل والاستخفاف بالناس وفي ابا جعفر النظر و  
تعاظم الجرف الدينية كالحياكة والصياغة والسب الفقه قبا ونحوه واللعب بالجمام انتهى وفي جعل البول  
في الطريق في المباحات نقل ان المراد منه كشف عورة بمراى الفاحش كما صرح به في فتح القدير لان  
البول على الطريق للضرورة فهو التسرع وذكر في ما يخل بالمرءة المشي بالمرءة فقط وهو راجع عند الناس وكشف  
الرجل في موضع يمد فله خفة وسوء ادب ومصارعة الشيخ لادراكه قال ولا تقبل شهادة الباطل  
الرافض والنجاز في كماله والسخره لا خدع انتهى وقد ذكر في العباب جملة منه واما المروة  
فهي تزيى امرأى مثل زنا ما و كانا فردا شهادة تاركها كالمس فقير قبا وقلنسوة ويزدرى فيها  
حيث لم يحيد مثل ذلك او لبس ثياب رتب جمال او لبس جمال ثوب عالم وركوبه ثوب العسة  
ووقوف في السوق وجعل نفسه ضحكة او شئ من لا يليق به في السوق مكشوف الاراس والبدن  
واكل غير سوقة في السوق وسر من سقاية لا غلبة جوع او عطش والاكل والبول على الطريق



والاعتراض على كلام الغير بانهم دخل فيه فيقتضون ان لم يكن في الدين والحدود  
هي اقسام الغير وتجوز وتنقيصه بالعدول في كلامه والحدود هي الدين بالدين والحدود هي الدين بالدين  
الثاني قد ذكر الفقهاء ايضا ان من الكبار الامن من كبره في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
من رحمة الله تعالى كقول الامن من كبره في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
الرحمة للذنوب ومن الامن الاعتقاد ان لا مكر ومراة في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
الصفحة منها ومن الامن الامن الغلبة الرجاء عليه بحيث يدخل في حد الامن والافوق في الدنيا  
الصفحة والحدوث الدار قطني عن ابن عباس مرفوعا حيث عد بها من الكبار وعطفها على الاشراك بالدين  
الثالث شرط اصحابنا سقوط العدة للبربر الايمان مع انه كبيرة وفي سقط مرة وجواب  
فيما شرطوه لغير امره عند القاضي والافلا لا يهتم به لا يسقط الرابع ايضا شرط السقوط بكل الرضا  
ان يكون السقوط اربع مع انه كبيرة وجواب كما مر في مسقط السقوط بترك المحرمات في الدنيا  
لذلك اقبل مع ان ترك الفرض مرة كبيرة وجواب كما مر السادس سقوطه بالاكل فوق السبع مع  
صغيرة فيمنع الاضرار عليه وجواب ان سقطها ما ينافي على ان كل ذنب يسقط ولا صغيرة بل الامان  
كما افاده في المحيط البرهاني وليس بمحمّد السابع اسقطوا بركوب بحر الهند والظاهر انه لو كان على  
بالمرء او لكونه كبيرة لقولهم انه محظوظ في الدنيا لا لاجل الدنيا الثامن الحقوا الشهادة الزور كل الشهادة  
كانت على باطل كالشهادة على مقطوعة سوق النجاشين وقالوا من شهد عليها حلت به العقوبة  
للقاسح اسقطوا عداية بائع الاكفان لانه يترصد الاموات وهو كبيرة العاشر في الفتاوى  
الصغرى لا تقبل شهادة من وقف في الطريق لانه يسفل الطريق انتهى وهو يقتضي ان كبيرة اما في  
في دمان عليه الحادي عشر اسقطوا بالتعصب وهو يقتضي كما قبله الثاني عشر  
شهادت سبع موقوف لمساكنة ابنه في النفقة في طريق مكة انتهى لا خلاه بالمرء الثالث عشر  
سقطوا في الصغيرة الامان سقوطها ولم يشترطه في فعل ما يخل بالمرء وان كان مباحا

والاعتراض على كلام الغير بانهم دخل فيه فيقتضون ان لم يكن في الدين والحدود  
هي اقسام الغير وتجوز وتنقيصه بالعدول في كلامه والحدود هي الدين بالدين والحدود هي الدين بالدين  
الثاني قد ذكر الفقهاء ايضا ان من الكبار الامن من كبره في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
من رحمة الله تعالى كقول الامن من كبره في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
الرحمة للذنوب ومن الامن الاعتقاد ان لا مكر ومراة في الدنيا من رحمة الله تعالى وفي العقيدة والدين  
الصفحة منها ومن الامن الامن الغلبة الرجاء عليه بحيث يدخل في حد الامن والافوق في الدنيا  
الصفحة والحدوث الدار قطني عن ابن عباس مرفوعا حيث عد بها من الكبار وعطفها على الاشراك بالدين  
الثالث شرط اصحابنا سقوط العدة للبربر الايمان مع انه كبيرة وفي سقط مرة وجواب  
فيما شرطوه لغير امره عند القاضي والافلا لا يهتم به لا يسقط الرابع ايضا شرط السقوط بكل الرضا  
ان يكون السقوط اربع مع انه كبيرة وجواب كما مر في مسقط السقوط بترك المحرمات في الدنيا  
لذلك اقبل مع ان ترك الفرض مرة كبيرة وجواب كما مر السادس سقوطه بالاكل فوق السبع مع  
صغيرة فيمنع الاضرار عليه وجواب ان سقطها ما ينافي على ان كل ذنب يسقط ولا صغيرة بل الامان  
كما افاده في المحيط البرهاني وليس بمحمّد السابع اسقطوا بركوب بحر الهند والظاهر انه لو كان على  
بالمرء او لكونه كبيرة لقولهم انه محظوظ في الدنيا لا لاجل الدنيا الثامن الحقوا الشهادة الزور كل الشهادة  
كانت على باطل كالشهادة على مقطوعة سوق النجاشين وقالوا من شهد عليها حلت به العقوبة  
للقاسح اسقطوا عداية بائع الاكفان لانه يترصد الاموات وهو كبيرة العاشر في الفتاوى  
الصغرى لا تقبل شهادة من وقف في الطريق لانه يسفل الطريق انتهى وهو يقتضي ان كبيرة اما في  
في دمان عليه الحادي عشر اسقطوا بالتعصب وهو يقتضي كما قبله الثاني عشر  
شهادت سبع موقوف لمساكنة ابنه في النفقة في طريق مكة انتهى لا خلاه بالمرء الثالث عشر  
سقطوا في الصغيرة الامان سقوطها ولم يشترطه في فعل ما يخل بالمرء وان كان مباحا

Si











مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>